

محضر اتفاق

عقدت اللجنة المركزية للتفاوض بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية اجتماعا يوم الثلاثاء 19 جانفي 2016 بمقر رئاسة الحكومة بإشراف السيدين محمود بن رمضان، وزير الشؤون الاجتماعية وسيد بلال، مستشار رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية خصص للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين في القطاعات الخاضعة لاتفاقيات مشتركة قطاعية بعنوان سنة 2015، وكذلك لفتح مفاوضات قطاعية لسنتي 2016 و2017،

وقد تم التوصل إلى ما يلي :

1) بخصوص الزيادات في الأجور والمنح بعنوان سنة 2015 :

أولا : تمسن للعاملين في القطاعات الخاضعة لاتفاقيات مشتركة قطاعية :

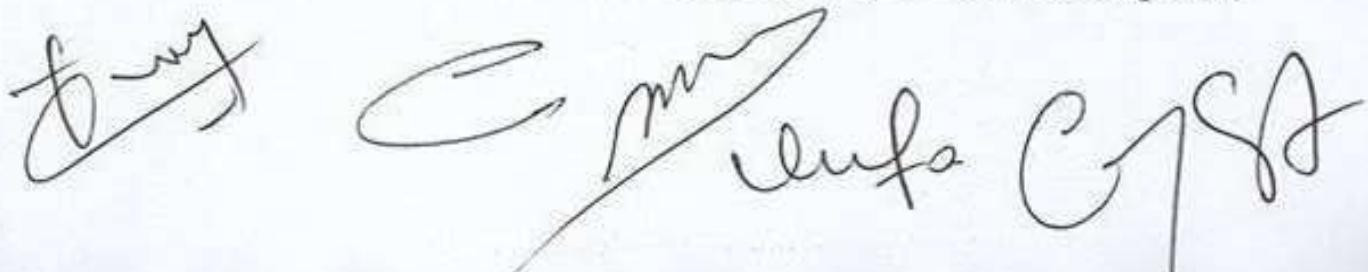
1- زيادة في الأجور الأساسية بعنوان سنة 2015 تقدر بنسبة 6% تطبق على الأجر الأساسي لسنة 2014 وتوزع هذه الزيادة حسب الطريقة المعتمدة في التوزيع خلال سنة 2014.

2- زيادة في منحة النقل بعنوان سنة 2015 تقدر بـ 10 دنانير في الشهر وتوزع طبقا لما هو معمول به خلال سنة 2014.

3- التربيع في منحة الحضور بـ 3 دنانير في الشهر.

وللتنشجيع على المواظبة يتم إعادة النظر في تسميتها وطرق استنادها ومقاديرها المالية

بدءا من المفاوضات القطاعية المقبلة 2016-2017



ثانيا : تسدل للأجراء الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية تتضمن ملحقاتها التعديلية اتفاقيات حول سحب الزيادة في الأجور على الأجراء الذين يتقاضون أجوراً أساسية تفوق الأجور المضبوطة بجدوال الأجور الملحقة بالاتفاقيات المشتركة الزيادة المتفق عليها بعنوان سنة 2015.

كما تسدل هذه الزيادة بصفة استثنائية بالنسبة لسنة 2015 للأجراء الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية لا تتضمن ملحقاتها التعديلية أحكاماً تنص على سحب هذه الزيادة على الأجراء الذين يتقاضون أجوراً تفوق الأجور المضبوطة بجدوال الأجور.

ثالثا : يبدأ مفعول الزيادة في الأجور الأساسية بعنوان سنة 2015 وفي منحة الحضور بصفة استثنائية بداية من غرة سبتمبر 2015 إلى موعد جويلية 2016. بالنسبة للمؤسسات التي تشكو صعوبات اقتصادية أو فنية، فإنه يمكن جدولة المتخلفات الناتجة عن الزيادة في الأجور وذلك باتفاق بين المؤسسة ونقابتها الأساسية.

رابعا : يتم إصدار ملحق تعديلية للاتفاقيات المشتركة القطاعية تتضمن الزيادات في المنح المتفق عليها وفقاً لهذا الاتفاق وملحق بها جداول الأجور الأساسية لسنة 2015، وذلك في أجل أقصاه موعد فيفري 2016.

خامسا : يتم الالتزام باحترام الاتفاقيات المشتركة القطاعية وعدم المطالبة بأي زيادة في الأجر أو طلب ذو انعكاس مالي طيلة الفترة التي يغطها هذا الاتفاق.

سادسا : يتم النظر في الاشكاليات التي قد تنتهي عن تطبيق كل بند هذا الإتفاق باللجنة المركزية للمفاوضات التي ترتكب من 5 أعضاء عن كل من المركزيتين النقابيتين، إضافة إلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية.

سابعا : تجسيماً لرغبة الطرفين في فتح مفاوضات اجتماعية لمراجعة الإتفاقيات المشتركة القطاعية في جانها التربوي والمالي طبقاً للطلب الرسعي ولمشاريع المراجعة المقدمة قبل نهاية سبتمبر 2015، تفتح مفاوضات قطاعية بعنوان سنتي 2016-2017 تنطلق خلال



شهر مارس 2016 وتنهي قبل موقي شهر ماي 2016 وتدخل نتائجها الترتيبية والمالية حيز التنفيذ بصفة استثنائية بداية من شهر أوت 2016 على أن تتم العودة إلى تواريخ التنفيذ المعمول بها في منة 2014 وما قبلها حسب تاريخ مفعول كل اتفاقية، وذلك بالنسبة لسنة 2017.

عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

عن الاتحاد العام
التونسي للشغل

خليل الغرياني
عضو المكتب التنفيذي ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية

مصطفى الحبيب التستوري
كبير المكتب التنفيذي وعضو اللجنة

بشير بوجدي
عضو المكتب التنفيذي وعضو اللجنة

ستيفن السليني
المدير المركزي للشئون الاجتماعية وعضو اللجنة

ميبد بلال
مستشار رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية

بلقاسم العياري
الأمين العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص

نور الدين الطبوبي
الأمين العام المساعد عن المسؤول النظام الداخلي

عبد الكريم جراد
الأمين العام المساعد المسؤول عن التغطية
الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية

محمود بن رمضان
وزير الشئون الاجتماعية

